

مؤشر

الفضائيات





القمة الثلاثية 25.0%

القضية الفلسطينية 25.0%

مبادرة السلام العربية 25.0%

العلاقات الأمريكية الإيرانية 25.0%



مجلس الأمن الأفريقي يخفق في تعليق عضوية النيجر بالاتحاد.. وقادة الانقلاب يوافقون على الحوار مع "إيكواس"

(إقليمي ودولي . الجزيرة نت)

أخفق مجلس الأمن والسلم الأفريقي خلال اجتماعه في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا في تبني قرار بتعليق عضوية النيجر في الاتحاد الأفريقي، فيما اتهم المجلس العسكري الحاكم في البلاد الرئيس المعزول محمد بازوم بالخيانة العظمى وتوعد بمحاكمته.

وقال مراسل الجزيرة في أديس أبابا إن مجلس السلم والأفريقي أخفق للمرة الثالثة في اتخاذ قرار بتعليق عضوية النيجر في الاتحاد، ورحل المسألة إلى اجتماع قادم.

وفي تطور جديد، أعلنت الحكومة الانتقالية التي عينها المجلس العسكري في النيجر أن قادة الانقلاب وافقوا على بدء محادثات مع مجموعة دول المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس)، كما أكد برلمان دول المجموعة إرسال لجنة إلى نيامي.

وقال رئيس الوزراء المعين من قبل قادة الانقلاب في النيجر علي الأمين زين إن رئيس المجلس العسكري الجنرال عمر عبد الرحمن تيانى أعطى الضوء الأخضر لبدء المحادثات مع مجموعة دول إيكواس، معرباً عن تفاؤله ببدء هذه المحادثات خلال الأيام القادمة.

اتفاق أمريكا وطهران بشأن الأموال مقابل السجناء لا ينهي التوتر بين الطرفين

(إقليمي ودولي . صدارة)

تتويج اتفاق بين طهران وواشنطن بوساطة قطر وسلطنة عمان. التوصل للاتفاق تأخر بسبب اعتقال إيران لأمريكي ورفضها ضمه للاتفاق السابق. يبدي كلا الجانبين شكوكاً من الآخر، وإيران تطلب خطوات متبادلة.

توصلت واشنطن وطهران لاتفاق يسمح لإطلاق سراح محتجزين وتجميد أموال. هذا التفاهم قد يفتح الباب لاتفاق مؤقت يخفف العقوبات مقابل تجميد جزء من برنامج إيران النووي وتهدئة التوترات. لكن تفاصيل الاتفاق الأخير تشير إلى استمرار شكوك كلا الطرفين تجاه بعضهما البعض.

بالمحصلة، يشير هذا الاتفاق إلى نجاح السياسة الإيرانية في استخدام ورقة احتجاز بعض المواطنين مزدوجي الجنسية للحصول على مقابل ثمين للإفراج عنهم، وهي السياسة التي نجحت العام الماضي باستعادة أموال إيرانية تبلغ 530 مليون دولار محتجزة لدى لندن، مقابل إفراج طهران عن اثنين من المواطنين البريطانيين من ذوي الأصول الإيرانية. ومن المرجح أن يدفع هذا طهران مستقبلاً لاستخدام تلك الورقة مجدداً للضغط على الدول الغربية، لكن بصورة عامة ستظل التوترات الأمنية، خصوصاً البحرية، قائمة في منطقة الخليج حتى التوصل لاتفاق

أكد ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي نص البيان الختامي للقمة الثلاثية "المصرية-الأردنية-الفلسطينية" بالعلمين

(إقليمي ودولي . أخبار اليوم)

وأكد القادة الأولوية التي توليها الدول الثلاث للمرجعيات القانونية، الدولية والعربية لتسوية القضية الفلسطينية ، وعلى رأسها ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأرض دولة فلسطين، ضمن جدول زمني واضح، واستعادة الشعب الفلسطيني لكامل حقوقه المشروعة، بما في ذلك حقه في تقرير المصير، وفي تجسيد دولته المستقلة وذات السيادة على خطوط الرابع من يونيو لعام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وحل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفق قرارات الشرعية الدولية، وتحقيق حل الدولتين وفق المرجعيات المعتمدة.

وأكد الرئيس عبد الفتاح السيسي والملك عبد الله الثاني بن الحسين دعمهما الكامل لجهود الرئيس الفلسطيني محمود عباس في الاستمرار في الدفاع عن مصالح الشعب الفلسطيني على جميع الأصعدة في سبيل استعادة حقوقه، وتأمين الحماية الدولية، وكذلك دعم دولة فلسطين في جهودها لتأمين الخدمات، وحماية الحقوق الأساسية للمواطنين في ظل الظروف والتحديات الصعبة والعدوان المتكرر والأحداث المؤسفة التي تشهدها الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وفي خضم التحديات الإقليمية والدولية المتزايدة.

وأكد القادة أن حل القضية الفلسطينية وتحقيق السلام العادل والشامل هو خيار استراتيجي وضرورة إقليمية ودولية ومسألة أمن وسلم دوليين.

وشددوا على أن السبيل الوحيد لتحقيق هذا السلام هو تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، ومجلس الأمن ذات الصلة، وفي تمكين الشعب الفلسطيني من حقوقه غير القابلة للتصرف، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وتجسيد دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية، بما يحقق حل الدولتين المستند لقواعد القانون الدولي والمرجعيات المتفق عليها والمبادرة العربية للسلام.

وشدد القادة على وجوب تنفيذ إسرائيل التزاماتها وتعهداتها وفقاً للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والاتفاقيات والتفاهات الدولية السابقة، بما فيها تلك المبرمة مع الجانب الفلسطيني، وكذلك الالتزامات السابقة المتعددة بما في ذلك ما جاء في مخرجات اجتماعي العقبة وشرم الشيخ، وتحمل مسؤولياتها ووقف اعتداءاتها وتهدة الأوضاع على الأرض تمهيداً لإعادة إحياء مفاوضات السلام.

كما شددت القادة في هذا السياق على ضرورة احترام إسرائيل لالتزاماتها بصفتها القوة القائمة بالاحتلال في الأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، ووقف اقتحاماتها لمدن الضفة الغربية المحتلة والتي تقوض قدرة الحكومة والأمن الفلسطيني على القيام بواجباتهم، ورفع الحصار عن قطاع غزة، وغيرها من الممارسات التي توجب التوتر والعنف وتهدد باستتعال الأوضاع. كما أكد القادة أهمية قيام إسرائيل بالإفراج عن الأموال الفلسطينية المحتجزة لديها دون سند قانوني، وبما يخالف الاتفاقات المبرمة في هذا الشأن.

وأدان القادة استمرار وتصاعد الممارسات الإسرائيلية غير الشرعية التي تقوض حقوق الشعب الفلسطيني كافة، وتنتهك قواعد القانون الدولي، وتقوض حل الدولتين المتوافق عليه دولياً، والتي تؤدي إلى إشعال العنف وانتشار الفوضى، كما أعربوا عن أهمية وقف إسرائيل، بصفتها القوة القائمة بالاحتلال، جميع الأنشطة الاستيطانية ومصادرة الأراضي الفلسطينية والتهجير القسري لأبناء الشعب الفلسطيني من منازلهم وتغيير طابع وهوية مدينة القدس، والتي تمثل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي والقرارات الشرعية الدولية ومجلس الأمن. كما أكد القادة ضرورة وقف إرهاب المستوطنين والتيارات المتطرفة، ووضعهم موضع المساءلة.

وأدان القادة انتهاك الوضع القانوني والتاريخي القائم في مدينة القدس ومقدساتها، وطالبوا بوقف اقتحامات المسجد الأقصى المبارك الحرم القدسي الشريف. وأكد فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي وفخامة الرئيس محمود عباس على أهمية الوصاية الهاشمية التاريخية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، ودورها في الحفاظ على هويتها العربية الإسلامية والمسيحية.

وأكد القادة أن المسجد الأقصى المبارك الحرم القدسي الشريف بكامل مساحته البالغة 1٤٤ دونماً هو مكان عبادة خالص للمسلمين، وأن إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى المبارك التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الأردنية هي الجهة صاحبة الاختصاص الحصري بإدارة شؤون المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف كافة، وتنظيم الدخول إليه. كما أعرب القادة عن رفضهم الكامل لأي محاولات لتقسيم المسجد الأقصى المبارك زمانياً أو مكانياً.

أعرب القادة عن عزمهم الاستمرار في جهودهم مع القوى الدولية الرئيسية والأطراف المهتمة بالسلام لإعادة إحياء عملية سلام جادة، وذات مغزى تستند إلى قواعد القانون الدولي، ومرجعيات عملية السلام، وضمن آلية، وجدول زمني واضح ومحدد، ودعوا في هذا السياق المجتمع الدولي لدعم تلك الجهود لتحقيق السلام العادل والشامل الذي تستحقه المنطقة وجميع شعوبها ولرفع الظلم الواقع على الشعب الفلسطيني، والذي يتناقض مع القانون الدولي القائم على ترسيخ حقوق الإنسان.

وشدد القادة على تمسكهم بمبادرة السلام العربية بعناصرها كافة، والتي تستند إلى القانون الدولي والثوابت الدولية، وتمثل الطرح الأكثر شمولية لتحقيق السلام العادل وتلبية تطلعات جميع شعوب المنطقة إلى مستقبل مستقر يسوده التعايش والتنمية والتعاون بين جميع شعوبها ودولها.

وأكد الملك عبد الله الثاني ابن الحسين والرئيس محمود عباس أهمية دور الرئيس عبد الفتاح السيسي وجمهورية مصر العربية في توحيد الصف الفلسطيني وإنهاء الانقسام، الذي يُعد مصلحة وضرورة للشعب الفلسطيني، لما لذلك من تأثير على وحدة موقفه وصلابته في الدفاع عن قضيته، وأكدوا ضرورة البناء على اجتماع الأمانة العامة للفصائل الفلسطينية الذي استضافته مصر مؤخراً، بدعوة من الرئيس محمود عباس، للشمول الفلسطيني، بمدينة العلمين يوم ٣٠ يوليو 2023.

وأكد القادة أهمية استمرار المجتمع الدولي في دعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين

(الأونروا)، وضرورة الوقوف إلى جانب الوكالة ومساندتها في أزمته المالية الراهنة، وذلك من أجل توفير الدعم المالي الذي تحتاجه للاستمرار في تقديم الخدمات الحيوية للاجئين الفلسطينيين وفق تكليفها الأممي حتى تمكين اللاجئين من حقهم في العودة استناداً للقرار ١٩٤.

وأتفق القادة على استمرار التشاور والتنسيق المكثف في إطار صيغة التنسيق الثلاثية على جميع المستويات من أجل صياغة أطر لتفعيل الجهود الدولية الهادفة لإحقاق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما فيها من خلال استئناف المفاوضات، والعمل مع الأشقاء والشركاء لإحياء عملية السلام، وبما يضمن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق السلام العادل والشامل وفق القانون الدولي، والمرجعيات الدولية المعتمدة والمتفق عليها.
